

العمل للمنفعة العامة ودور البلديات

في إطار قانون الأحداث 2002/422

الرئيس جناح عبيد

قاضي أحداث في محكمة الشمال

قانون حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين للخطر

➤ تلزم المادة الثانية، القاضي باللجوء إلى التدابير غير المانعة للحرية تجاه القاصر المخالف للقانون كلما كان ذلك ممكناً.

➤ لا يمكنه اللجوء إلى التدابير المانعة للحرية والعقوبات المخفّضة إلا بعد تحققه من كون التدابير البديلة غير ملائمة بالنظر إلى "ظروف ارتكاب الجرم وصالح الحدث" (المادة 6 فقرة أخيرة).

الواقع الميداني

- إن دراسة عيّنة من 173 حكم بالإدانة أصدرت في عام 2005، توضح أن نسبة التدابير البديلة بلغت حوالي 42.2 % من مجمل التدابير والعقوبات المقررة.
- منها 24 تدبير عمل للمنفعة العامة (13.87 %).
- هذه الأرقام زادت بنسبة كبيرة في العام 2006، بعد تذييل بعض العقبات التي كنا نواجهها.
- في المقابل، إن دراسة تقريبية لإحصاءات "الاتحاد لحماية الأحداث في لبنان" تؤكد أن نسبة التدابير غير المانعة للحرية لم تتجاوز الـ 20% خلال السنوات من 1995 إلى 2000.

➤ كما توصلنا إلى نظام يؤمن متابعة فعالية التدابير
المتخذة، خاصة العمل للمنفعة العامة،

➤ وإلى توسيع التعاون مع الجمعيات الأهلية ليشمل
حوالي خمس عشرة جمعية، بعد أن كان مقتصرًا في
البدء على الصليب الأحمر اللبناني، والدفاع المدني.

➤ ونأمل لهذه الندوة أن تساهم في إطلاق وتعزيز
التعاون مع البلديات.

أولاً- اتخاذ تدبير العمل للمنفعة العامة.

➤ يُتخذ هذا التدبير عندما تتحقق المحكمة من أنه التدبير الأنسب لإصلاح الحدث، نظراً لطبيعة الجرم المُرتكب، وظروف الحدث المبيّنة في التحقيق الذي يجريه المندوب الاجتماعي.

➤ التحقيق الاجتماعي يتضمّن المعلومات اللازمة عن أحوال ذوي الحدث المادية والاجتماعية وعن محيطه الاجتماعي والمدرسي والمهني وعن أخلاقه ودرجة ذكائه وحالته الصحية والعقلية وسوابقه، مع اقتراح التدبير المناسب لإصلاحه (المادة 41).

فإذا كان الحدث من أصحاب السوابق، أو كان قد ارتكب جرماً خطيراً ينم عن انحرافه، نلجأ إلى تدابير أخرى أكثر تناسباً مع وضعه.

وإذا كانت ظروفه تفرض مراقبته ومتابعته، نلجأ إلى تدابير أخرى تؤمن ذلك، كالحرية المراقبة (مادة 10 أحداث) أو الوضع قيد الاختبار (مادة 8 أحداث).

أخذ بعين الاعتبار سن الحدث.

⋮

⋅

11

422

⋮

18 7

■

⋅

■

⋅





كل هذه المعطيات، بالإضافة إلى المعلومات التي
يتضمَّنها التقرير الاجتماعي عن مستوى الحدث العلمي
ومحيطة العائلي والاجتماعي وأخلاقه ودرجة ذكائه
وحالته الصحية والنفسية، تؤثر في:

- اختيار المحكمة لتدبير العمل للمنفعة العامة.

- تحديد مكان إتمام العمل.

- تحديد طبيعة وشدة العمل.

- تحديد عدد ساعات العمل.

ثانياً- مراقبة المحكمة للقاصر عند تنفيذ العمل للمنفعة العامة.

➤ بعد صدور الحكم يتم تنظيم "العقد التربوي" بين الحدث والمؤسسة والمندوب الاجتماعي، وفقاً للنماذج الموزعة من قبل مصلحة الأحداث.

➤ يتضمّن العقد برنامج إتمام العمل، الذي يضعه المندوب الاجتماعي استناداً إلى الشروط المبيّنة في الحكم، وإلى الوضع في المؤسسة، وإلى ظروف الحدث. كما يتضمّن تعهد الحدث بالالتزام بالموجبات المفروضة عليه، وتحديد كيفية متابعة عمله وتقييمه.

➤ وبعد ذلك يتم تنظيم ملف إحالة الحدث إلى المؤسسة.

➤ تبدأ مراقبة القاصر من قبل المندوب الاجتماعي المختص بمتابعة تنفيذ العمل للمنفعة العامة، الذي ينظم تقارير دورية بهذا الخصوص، ويتولى التنسيق مع المؤسسة.

إذا ثبت عدم التزام القاصر بمواعيد العمل أو بشروط إتمامه أو بحسن تنفيذه، أو عدم تقيده بتوجيهات المندوب الاجتماعي، وبشكلٍ عامٍ كل ما يفيد بأن التدبير لن يحقق الغاية الإصلاحية المرجوة منه،

← جاز للقاضي أن يستبدله بتدبير آخر أكثر ملاءمة، أو أن يعدّل في شروط تنفيذ هذا التدبير (11 و 19 أحداث).

ثالثاً- الدور المُقترح للبلديات في تطبيق العمل للمنفعة العامة.

يمكن للبلديات أن تقترح على القاضي، مباشرةً أو عبر المندوب الاجتماعي، أو الجمعية الموكلة لمتابعة تنفيذ تدبير المنفعة العامة، مجالات لأداء تدبير العمل للمنفعة العامة، بعد أن تؤمن الإطار السليم لأدائه.

➤ يجب أن تؤدي الأعمال المقترحة إلى إصلاح الحدث وتأهيله.

➤ هذه الغاية تتحقق في الأعمال التي تزيد من إحساسه بقدرته على لعب دور إيجابي في مجتمعه، وبأهميته فيه. ويكون أداؤها بحاجة إلى قدرٍ من الجدية والالتزام، يشعر معه القاصر بمسؤوليته عن مخالفة القانون.

بعض الأمثلة عن الأعمال التي يمكن أدائها مع البلدية، متدرّجة بحسب شدتها:

- ✓ المشاركة في تنظيم المهرجانات والألعاب الرياضية والنشاطات الترفيهية.
- ✓ المشاركة في عمليات التشجير والحفاظ على البيئة وتنظيف المعالم الأثرية.
- ✓ وإذا كان الحدث متعلماً، المساعدة في تنظيم الأرشيف، وإدخال معلومات إلى الكومبيوتر، وإجراء دراسات احصائية، والمناوبة في المكتبة العامة.
- ✓ وفي حال كان حرفياً، المشاركة في ورش البلدية.

المتطلبات

✓ يجب أن يكون الشخص الذي يتم العمل تحت إشرافه على قدر عالٍ من المسؤولية والأخلاقية، بشكلٍ يضمن احترام حقوق الحدث، وحسن تنفيذ العمل. وإلا فقد التدبير فاعليته.

✓ كما يُفضَّل وجود مرشد اجتماعي في البلدية، لما يؤدي إليه ذلك من تسهيل التواصل مع المحكمة ومع المندوب الاجتماعي، ومراقبة الحدث عن كثب والاهتمام به وإرشاده ومساعدته في المشاكل التي قد تعترضه.

يجب ملء النماذج المسلمة للبلدية، وهي:

- ملف متابعة الحدث،
- تقرير تنظيم النشاط،
- التقرير النهائي الذي يتضمن كافة المعلومات المتعلقة بنوع التدبير وتاريخ البدء به وتاريخ انتهائه وعدد الساعات،
- وتقييم تنفيذ النشاط والتزام الحدث به وسلوكه، وسائر الملاحظات التي يجدها المسؤول ضرورية.

➤ في الختام، نشير إلى ضرورة التخلي عن أية أفكار مسبقة حول مدى ملاءمة هذا التدبير مع الواقع اللبناني. إن قانون الأحداث الجديد اعتمده نظراً لأهميته التي تؤكد عليها الاتفاقيات والقواعد الدولية المتعلقة بالأحداث.

➤ ونحن نؤكد على أن تجربتنا في محافظة لبنان الشمالي أكّدت لنا مدى فاعليته.

➤ إن مشاركة البلدية في عملية إصلاح الأحداث المخالفين للقانون يشكّل تطويراً هاماً لعلاقتها بهذه الشريحة من سكانها.